تقرير: توقعات بنمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.1 بالمئة عام 2015

يتوقع صندوق النقد الدولي، في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر مؤخرا أن يتراجع نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.1% في عام 2015، من 3.4% في عام 2014. وهذا هو أبطأ توسع في الاقتصاد العالمي منذ الكساد الكبير عام 2009.

واشار التقرير انه من المقدّر أن يتباطأ النشاط الاقتصادي في الأسواق الناشئة للعام الخامس على التوالي، في حين يتوقع حدوث تحسن طفيف في انتعاش الاقتصادات المتقدمة.

وكانت الأسواق الناشئة هي محرك النمو في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، حيث نمت بمعدل سنوي قدره 5.3% بين الأعوام 2010-2014. كما أنها أسهمت بأكثر من 80% من النمو العالمي الذي بلغ في المتوسط نسبة 3.6% سنوياً خلال تلك الفترة. ومع ذلك، يبدو أن الأسواق الناشئة ستكون في قلب الموجة الثالثة من تداعيات الأزمة المالية العالمية. فقد جاءت الموجة الأولى بسبب أزمة القطاعين العقاري والمالي في الولايات المتحدة في 2008-2009. وتبع ذلك أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو في الفترة 2011-2012.

والآن، فإن الأسواق الناشئة قد أصبحت في خضم الأزمة التي أثارها احتمال تطبيع الولايات المتحدة لسياستها النقدية وإعادة هيكلة الاقتصاد الصيني للتحول من التركيز على الاستثمارات والصادرات باتجاه الاستهلاك والخدمات.

إن الأسواق الناشئة تواجه عدداً من الظروف المعاكسة. أولاً، هنالك المؤثرات الهيكلية السلبية طويلة الأجل على النمو حيث تتسبب عملية إعادة التوازن الاقتصادي في الصين إلى تباطؤ النمو.

2015 تشهد أبطأ توسع في الاقتصاد العالمي

ويؤثر هذا التباطؤ على الطلب الخارجي، ولا سيما في الأسواق الآسيوية الناشئة حيث يوجد عدد من الاقتصادات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الصين في صادراتها.

وأدى تراجع الطلب الصيني إلى خفض أسعار عدد من السلع، وترتب على ذلك تأثير سلبي على الاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية، والتي هي في غالبيها من الأسواق الناشئة.

وهناك المؤثرات السلبية الدورية على النمو. وتتعلق تلك المؤثرات أساسا بارتفاع مستويات الديون وتآزم الأوضاع المالية. كما أدت توقعات ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلى هروب رؤوس الأموال، وضعف العملات، وارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق الناشئة.

وأدت قوة الدولار إلى ارتفاع قيمة ديون الأسواق الناشئة بالعملات الأجنبية، وزادت بذلك مصاعب خدمة الديون. وأخيراً، يؤدي تخفيض المديونيات إلى تباطؤ نمو الائتمان ومزيد من البطء في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويُرجح أن تستمر العوامل الهيكلية التي تعيق النمو. كما ستستمر على المدى المتوسط عملية إعادة التوازن ومعالجة الديون الكبيرة المتراكمة في الصين. ونظراً لأن انخفاض أسعار السلع الأساسية يرتبط بقوة الاقتصاد الصيني، فإن تعافي هذه الأسعار قد يستغرق أيضا بعض الوقت. لكن العوامل الدورية المعيقة للنمو، والتي تعد في الأساس عوامل مالية، قد لا تستمر بنفس القدر.

وربما تكون الأسواق المالية قد شهدت بالفعل تصحيحات جزئية بفعل توقعات ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يُفترض أن تنحسر عوامل إعاقة النمو الناتجة عن هروب رؤوس الأموال وضعف أسعار الصرف بحلول عام 2017. ونتيجة لذلك، يتوقع صندوق النقد الدولي تعافي نمو الناتج المحلي الإجمالي للأسواق الناشئة من 4.0% في عام 2015 إلى 4.5% في عام 2016 و4.9% في عام 2017.

في الوقت ذاته، نمت الاقتصادات المتقدمة بنسبة 1.8% في عام 2014، وهو معدل بطيء نسبياً لكنه يظل أعلى من إمكانات نموها التي ضعفت بسبب انخفاض عدد السكان وارتفاع معدل الشيخوخة وتباطؤ نمو الإنتاجية.

وساهمت عوامل دورية إيجابية في هذا النمو الذي فاق الإمكانات. من بين هذه العوامل هناك تراجع العائق المالي الحكومي الناتج عن سياسات التقشف، وانخفاض أسعار الطاقة الذي عزز من دخل الأسر القابل للإنفاق بالنظر إلى كون أغلب هذه البلدان مستوردة للنفط. وتخفيف السياسة النقدية بشكل غير مسبوق. والتأثيرات الإيجابية على الثروة نتيجة تعافي سوق الاسكان في الولايات المتحدة وسوق الأسهم في اليابان.

واستفادت بعض المناطق كمنطقة اليورو واليابان من الانخفاض الكبير في قيمة عملاتها، مما ساعد على تحفيز صادراتها. فمنذ شهر مايو 2014، تراجعت قيمة اليورو والين بنسبة 18.5% و17.0% على التوالي مقابل الدولار الأمريكي. وبشكل عام، أدت هذه العوامل الدورية الإيجابية إلى خفض معدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تواصل الاقتصادات المتقدمة نموها بمعدل يفوق امكاناتها الحالية، ومن المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من معدل 1.8% في عام 2014 إلى 2.0% في عام 2015 و2.2% في عام 2016 مع توقع استمرار معظم العوامل الدورية الايجابية على الرغم من التطبيع المتوقع للسياسة النقدية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

عموماً، فإن التعافي في الاقتصادات المتقدمة ليس قويا بما يكفي لتعويض التباطؤ في الأسواق الناشئة، ونتيجة لذلك، يتوقع أن يظل النمو العالمي في المستقبل المنظور أقل من المستويات التي كان عليها في فترة ما قبل الأزمة، كما يتوقع أن تظل المخاطر أعلى في الأسواق الناشئة، وخصوصاً في الصين.

«رقابة» تقرر إطلاق البرنامج الثاني لماجستير «المالية الإسلامية»

محمد الشرفا

بعد نجاح برنامجها التدريبي الأول في الكويت، أعلنت شركة رقابة عن إطلاق برنامجها الثاني، «الماجستير المهني التنفيذي في المالية الإسلامية»، الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، اعتبارا من 1 نوفمبر المقبل على مدى شهرين بمجموع 135 ساعة تدريبية.

ويستهدف البرنامج تدريب العاملين في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الى جانب تنمية مهارات المهتمين والمتخصصين في المالية الإسلامية، بشرط أن يكون المتقدم للبرنامج حاصلا على شهادة البكالوريوس.

وقال محمد الشرفا من شركة رقابة بالكويت أن ما يميز البرنامج ، أنه صادر عن «المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية» (CIBAFI)، إضافة إلى أن المواد العلمية للبرنامج معتمدة من عدة مؤسسات وهيئات هامة في الصناعة المالية الإسلامية هي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي و المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية و مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز و مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر و الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA) - التابعة للبنك المركزي في ماليزيا.

وأضاف يشتمل البرنامج على سبعة مواد أساسية تغطي أهم جوانب وقطاعات الصناعة المالية الإسلامية وورقة بحث ، وهي المصرفي الإسلامي المعتمد و الاختصاصي الإسلامي المعتمد في «الأسواق المالية» و « التجارة الدولية» و « إدارة المخاطر» الى جانب أساسيات المحاسبة المصرفية الإسلامية و تقنيات التدقيق الشرعي و المتطلبات القانونية. يذكر أن «رقابة» بدأت مسيرتها في الكويت منذ عام 2010. قامت خلالها بتدريب أكثر من 417متدربا من قطاعات مختلفة حيث حصل 96 متدربا على شهادات مهنية معتمدة من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، بينما حصل 274متدربا على شهادات حضور معتمدة من رقابة ونادي التمويل الإسلامي في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا.

اليونان تمهد الطريق لخطة إنقاذ بـ86 مليار دولار

وافق البرلمان اليوناني على مشروع قانون شامل، يُخفض المعاشات ويرفع سن التقاعد ويزيد عقوبة التهرب الضريبي ويحرر سوق الطاقة قبل أول مراجعة لبرنامج إنقاذ البلاد الجديد في وقت لاحق من الشهر الجاري.

ومن المتوقع وصول مفتشين من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق الإنقاذ التابع لمنطقة اليورو وصندوق النقد الدولي في نهاية أكتوبر لتقييم التقدم في ثالث برنامج لإنقاذ اليونان. وتريد أثينا الانتهاء من المراجعة وإعادة رأسمالة بنوكها بسرعة لضمان الحصول على مساعدات جديدة وإجراء محادثات بشأن الإعفاء من الديون، ولكن عليها أولا تطبيق قائمة طويلة من الإصلاحات التي وردت تفصيلا في خطة الإنقاذ التي يبلغ حجمها 86 مليار دولار.

نتائج جنرال إلكتريك تفوق التوقعات بفضل «الطيران»

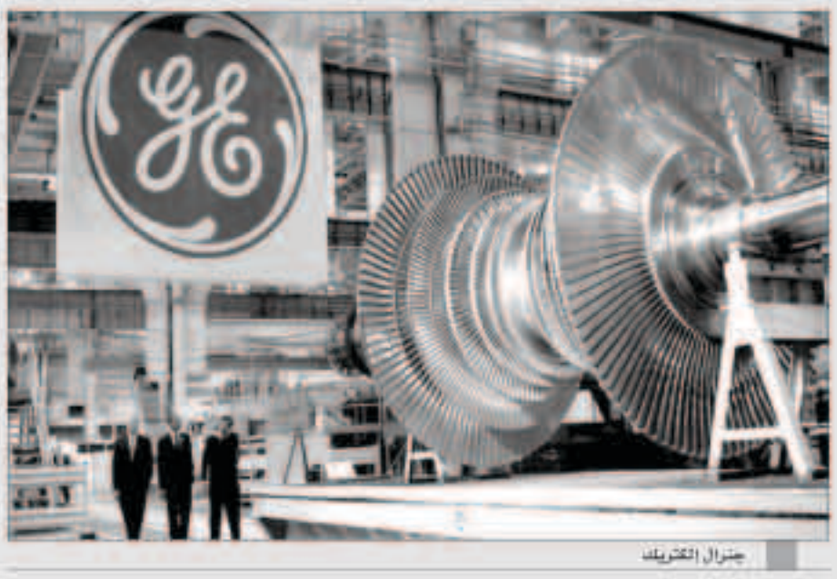
جنرال إلكتريك

أعلنت جنرال إلكتريك، نتائج ربع سنوية أفضل من المتوقع، حيث عوضت انشطتها في مجال إنتاج محركات الطائرات وتوربينات الكهرباء التراجع في أنشطة قطاع النفط والغاز.

وقالت الشركة الأميركية متعددة الأنشطة التي تنسحب من أعمال الخدمات المالية، إن أرباحها الصناعية سجلت نموا بلغ أربعة بالمئة مستثنى منه تأثير تحركات العملات الأجنبية وعمليات الاستحواذ.

وبلغ صافي أرباح الشركة في الربع الثالث 2.51 مليار دولار تعادل 25 سنتا للسهم مقابل 3.54 مليار دولار تعادل 35 سنتا للسهم قبل عام.

وباستثناء البنود الخاصة تتجاوز ربحية السهم التي بلغت 29 سنتا متوسط تقديرات المحللين بثلاثة سنتات، بحسب تومسون رويترز.

وهبطت الأرباح 1.3 بالمئة إلى 31.68 مليار دولار بفعل هبوط بلغ 16 بالمئة في قطاع إمداد الزبائن العاملين في مجال النفط والغاز بالمعدات والخدمات، حيث تضرر هؤلاء الزبائن بسبب هبوط أسعار الخام.

لكن أرباح قطاع الطيران ارتفعت خمسة بالمئة بينما سجل قطاع الكهرباء والمياه الذي يعد أكبر قطاعات الشركة ارتفاعا بلغ واحدا بالمئة.

«بيتك»: 7 فائزين في السحب الثالث لحملة البطاقات المصرفية

فاز 7 من عملاء بيت التمويل الكويتي «بيتك» في السحب الثالث للحملة التسويقية الجديدة التي اطلقها تحت شعار «اربح يوميا "MacBook Air" للتشجيع على استخدام بطاقات «بيتك» الائتمانية ومسبقة الدفع وبطاقات السحب الآلي، بهدف زيادة القيمة المضافة للبطاقة وتطوير وتنويع الاعتماد عليها، حيث تتيح الحملة على مدى 100 يوم، الفرصة للعملاء لربح جهاز MacBook Air عند استخدام بطاقاتهم لسداد قيمة المشتريات، وتمثل كل 10 دنانير ينفقها العميل باستخدام بطاقات «بيتك» الائتمانية أو مسبقة الدفع داخل وخارج الكويت، وبطاقات السحب الآلي خارج الكويت فقط، فرصة لدخول السحب خلال الحملة.

الخطيب يسلم احد الفائزين جائزته

والفائزون هم : محمد عبدالله النشمي- عزيزة اسماعيل حسين- شايع صياح ابوشيبة- عبدالمحسن احمد الفارس- دانة فرج دربي- خالد سعيد الرشيدي- عماد عبدالجبار السيار.

وقام مدير اول دعم البطاقات للمجموعة زيد عقاب الخطيب بتسليم بعض الفائزين جوائزهم.

وتؤكد الحملة التي تستمر لغاية 25 ديسمبر المقبل حرص «بيتك» على الاستمرار بتقديم العروض المميزة لعملائه من حملة البطاقات المتنوعة مكافأة لهم، ولخلق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات «بيتك» التي تقدم دائما قيمة مضافة لحاملها، بما يساهم في رضاء العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلا عن تعزيز تواجد «بيتك» وحصته السوقية في هذا القطاع.

وتساهم الحملة في ترسيخ مبادئ وأهداف «بيتك» الرامية إلى تنشيط حركة المبيعات، وتحقيق الفائدة للعملاء مستخدمي البطاقة وللتجار، والسعي لتعزيز مفهوم استخدام البطاقات المصرفية بديلا عن النقود نقاديا للمخاطر التي يتعرض لها العملاء وتماشيا مع التوجهات المصرفية العالمية.

ويستمر «بيتك» باطلاق حملاته التسويقية التي تهدف إلى تحقيق منظومة من الأهداف تخدم العملاء والسوق المحلي و«بيتك»، فقد أطلق «بيتك» خلال الفترة الماضية مجموعة من البرامج والحملات التسويقية التي لاقت نجاحا كبيرا بين أوساط العملاء ،الأمر الذي يعكس الثقة التي يتمتع بها «بيتك» ونجاحه في تقديم المنتجات والخدمات التي تلبي متطلبات العملاء واحتياجاتهم.

عدد المليارديرات في الصين يفوق عددهم بأميركا للمرة الأولى

خلص استطلاع نشرت نتائجه أن الصين تفوقت على الولايات المتحدة الأميركية من حيث عدد المليارديرات للمرة الأولى.

وأفاد تقرير «هورون» الذي تصدره مجلة «غلوبال ريتش ليست» بأن عدد المليارديرات في البر الرئيسي الصيني ارتفع بواقع 242 خلال عام ليصل إلى 596، حيث انضم الكثير من المديرين التنفيذيين في مجالي التكنولوجيا والصناعة لقائمة الأكثر ثراء.

وبحسب القائمة فإن عدد المليارديرات في أميركا بلغ 537.

ويبلغ إجمالي عدد المليارديرات في الصين 715، بعد إدراج 119 مليارديرا في هونغ كونغ وتايوان وماكاو ضمن القائمة.

وتغلب امبراطور العقارات وانج جيان لين على جاك ما، مؤسس شركة علي بابا العملاقة، ليصبح أغنى رجل في الصين، حيث تقدر ثروته بـ34.4 مليار دولار مقابل 22.7 مليار دولار يمتلكها جاك ما.

وشكلت النساء 21% من القائمة، حيث ضمت شو، التي تمتلك ثروة تقدر بـ7.8 مليار دولار، إضافة إلى تشين ليهوا التي تقدر ثروتها بـ7.7 مليار دولار.